IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الأكاديمية العلمية
مجلة جامعة الكوت
ISSN (E): 2616 - 7808 II ISSN (P): 2414 - 7419
www.kutcollegejournal.alkutcollege.edu.iq
k.u.c.j.sci@alkutcollege.edu.iq
عدد خاص لبحوث المؤتمر العلمي الدولي السادس للإبداع والابتكار للمدة من 16 - 17 نيسان 2025

الآثار التنموية للاستثمار وسبل تفعيل دوره في الاقتصاد العراقي: الواقع والمقترحات

الاستاذ الدكتورة حنان عبد الخضر هاشم الموسوي

انتساب الباحث
كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة الكوفة ،العراق ، النجف الاشرف ، 54001

[1]hanana.almousay@uokufa.edu.iq

[1] **المؤلف المراسل**

معلومات البحث
تأريخ النشر: تشرين الاول 2025

Affiliation of Author
College of Administration and Economics, University of Basra, Iraq, Najaf, 54001

[1]hanana.almousay@uokufa.edu.iq

[1] **Corresponding Author**

Paper Info.
Published: Oct. 2025

المستخلص
للاستثمار أهميته في الاقتصاد المحلي ولذلك فإن وظيفته تستحق الدراسة والتحليل قبل الإقبال على اختيار الفرصة الاستثمارية المراد استثمار الأموال المتاحة المخصصة لها، لأن الفشل أو الإخفاق في اختيار المشروع الاستثماري ستكون له انعكاساته السلبية على الاقتصاد المحلي ـ لذلك يتم اجراء الدراسات التحليلية للمؤشرات التنموية للبيئة الاستثمارية قبل الشروع بالاستثمار لاسيما في الدول ذات الحاجة إلى الاستثمار ومنها العراق أملاً في أن ينعكس ذلك بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي والاجتماعي بمختلف مكوناته ويتناول هذا البحث تحليلاً للاستثمار الكلي يبين الآثار التنموية وسبل الاستفادة منها في العراق.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار المحلي ،الاستثمار الأجنبي المباشر ، الآثار التنموية

The Developmental Impacts of Investment and Ways to Activate its Role in the Iraqi Economy: Reality and Proposals

Dr. Hanan Abdulkhidhr Hashim AL.musawy [1]

Abstract
Investment has its importance in the local economy, and therefore its function deserves study and analysis before choosing the investment opportunity to invest the available funds allocated for it, because failure or failure to choose the investment project will have negative repercussions on the local economy. Therefore, analytical studies of the development indicators of the investment environment are conducted before Initiating investment, especially in countries with a need for investment, including Iraq, in the hope that this will reflect positively on economic and social growth in its various components. This research deals with an analysis of total investment that shows the developmental effects and ways to benefit from it in Iraq.

Keywords: domestic investment, foreign direct investment, development impacts

المقدمة

يشكل الاستثمار أحد أهم المتغيرات المؤثرة في التطور الاقتصادي لجميع دول العالم، وهو المحدد الأبرز لنموها ، إذ أنه يمثل العامل المؤثر في التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي . و على مستوى الدول النامية يعد الاستثمار من أساسيات التنمية ، وأن ندرة رأس المال والاستثمار يؤثر بشكل كبير على التنمية وعلى عوامل الإنتاج الأخرى ، إلا أن غالبية الدول النامية ومنها العراق تعاني من مشكلة انخفاض حجم الاستثمار فيها ، مما أثر سلباً على حجم التطور الاقتصادي فيها.

أهمية البحث: تنبع أهمية البحث من أهمية لاستثمار بمختلف أشكاله كأحد السبل المطروحة لمواجهة العقبات التي تعترض المسار التنموي للاقتصاد العراقي وبالخصوص تلك التي تتعلق ببيئة أو مناخ الاستثمار .

هدف البحث: يهدف البحث إلى التعرف على طبيعة الآثار التنموية للاستثمار ، و تحديد السبل الكفيلة بتفعيل دوره في ظل بيئة الاقتصاد العراقي.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها: أن تدهور البيئة الاستثمارية في العراق قد ترتب عليه آثار تنموية سلبية خطيرة كانت لها تداعياتها على الاقتصاد العراقي من بينها الاسهام في إعاقة تدفق الاستثمارات المحلية والأجنبية فيه.

مشكلة البحث: يواجه الاقتصاد العراقي جملة من الآثار التنموية أسهمت وبشكل كبير في أضعاف البيئة الاستثمارية وتراجع الحافز لدى المستثمرين على الدخول فيها، وقد أدى ذلك إلى هروب رؤوس الأموال المحلية إلى الخارج ودخول محدود للاستثمارات الأجنبية إلى الداخل.

هيكلية البحث : تم تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور ، و على النحو الآتي :

المحور الأول: الاستثمار : الاطار المفاهيمي و النظري.

المحور الثاني: الآثار التنموية للاستثمار و الانعكاسات في الاقتصاد العراقي

المحور الثالث: سبل تفعيل دور الاستثمار في الاقتصاد العراقي .

المحور الأول/ الاستثمار : الاطار المفاهيمي و النظري

أولاً/ مفهوم الاستثمار

هنالك عدة تعريفات للاستثمار من بينها أنه عبارة عن عملية توجيه المدخرات نحو الاستخدامات التي تؤدي إلى إنتاج سلع أو خدمات يترتب عليها تحقيق الاشباع للحاجات الاقتصادية لعموم المجتمع ، و ذلك ضمن إطار التوظيف المنتج لرأس المال . كما انه يتمثل بذلك الجزء الذي لا يستهلك من الدخل ويعاد استثماره في العمليات الإنتاجية بهدف زيادة الإنتاج وتوسيعه أو المحافظة عليه. كما انه يعبر عن القيمة الإجمالية للأصول الحقيقية المنتجة خلال فترة من الزمن والتي تسهم في تحقيق زيادات مهمة في حجم التراكم الرأسمالي[1]. وبذلك فأن الاستثمار هو عبارة عن عملية تخصيص الموارد بهدف تحقيق العوائد التي من المتوقع الحصول عليها في المستقبل خلال فترة معينة من الزمن غالباً ما تكون في الاجل الطويل. و أيضاً تم تعريفه على انه أي استخدام لرأس المال بهدف تحقيق الارباح بغض النظر عن طبيعته او شكله ، و كذلك عرف بأنه استخدام الموجودات التي هي من صناعة الإنسان في إنتاج السلع الاستهلاكية أو الرأسمالية ،كما أنه تكوين رأس المال العيني الجديد الذي يتمثل في زيادة حجم الطاقة الإنتاجية[2] .

و بالإضافة الى ما سبق أن الاستثمار لا يقتصر على التراكم المادي فقط، وإنما يتضمن عملية إنتاج التراكم ضمن ما يعرف بالاستثمار في رأس المال البشري ، الذي أصبح بدوره العامل المهيمن في العملية الإنتاجية.

مما تقدم ان الاستثمار هو عبارة عن عملية اقتصادية يتم خلالها توجيه كافة أو بعض أنواع الأصول المادية أو المالية أو الإمكانات البشرية أو المعلوماتية بهدف تحقيق عوائد إضافية اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو علمية في المدى الطويل .

ثانياً/ أهميته الاقتصادية

تتضح الاهمية الاقتصادية للاستثمار من خلال الآتي:

1- الأهمية على مستوى الفرد

يسهم الاستثمار بتحقيق فوائد للفرد المستثمر من خلال[3] :

- تحقيق العوائد المستقبلية.
- تحقيق الحماية لثروة الفرد من كافة أنواع المخاطر .
- يساهم في زيادة العائد على رأس المال.
- تنمية العائد على رأس المال عن طريق زيادة الأرباح المحتجزة المتحققة من العملية الاستثمارية.

2- الأهمية على المستوى القومي

يمكن تلخيص أهمية الاستثمار على المستوى القومي من خلال الآتي [4]:

- تحقيق زيادات في مستوى الدخل القومي.
- تحقيق زيادات في حجم الإنتاج الكلي.
- زيادة معدلات التكوين الرأسمالي للدولة.
- إنتاج السلع والخدمات التي تشبع حاجات المواطنين ضمن الحدود الاقليمية للبلد .
- تصدير الفائض من الانتاج المحلي للخارج مما يسهم في توفير العملات الأجنبية اللازمة لدعم العملية التنموية.
- خلق فرص عمل جديدة.

ثالثاً / التحديات

لقد أولت العديد من الدول المقدمة اهتماماً كبيراً و استثنائياً بالاستثمار من خلال إصدار القوانين والتشريعات المشجعة للاستثمار واللازمة لاستقطاب رؤوس الأموال إليها. أما الدول النامية فتعاني من ندرة في رأس المال وتعود هذه الندرة إلى عدة أسباب من بينها الآتي[5]: تدني معدلات نمو الدخل القومي والفردي، انخفاض معدلات الادخار ومن ثم الاستثمار، و كذلك ارتفاع معدلات النمو السكاني، و ارتفاع معدلات الاستهلاك بسبب زيادة النزعة الاستهلاكية في المجتمعات النامية. الى جانب عدم توفر البيئة والمناخ الملائم للاستثمار والذي يتمثل بعدم توفر الاستقرار الاقتصادي والسياسي ، وضعف الوعي الادخاري والاستثماري في العديد من تلك الدول ... الخ.

ثالثاً/ الانواع

ترتبط أنواع الاستثمار بطبيعة النشاط الاقتصادي الذي يوظف المستثمر أمواله فيه لغرض تحقيق العوائد. ويصنف الاستثمار بحسب مجال توظيفه إلى نوعين هما الاستثمار المحلي والاستثمار

الأجنبي . و الاستثمار المحلي Domestic Investment يشير الى ذلك الاستثمار الذي يعتمد على المدخرات الوطنية لمواطني الدولة، وتنعكس فوائده على المواطن بشكل مباشر[6]. و هو يشمل المشاريع الاستثمارية ذات العلاقة بمشروعات البنية الأساسية والمشروعات التي لها آثار إيجابية على البيئة والمشروعات الاجتماعية والخدمية التي تتم ضمن الحدود الاقليمية للبلد ، على اعتبار أن المستثمر له حرية التملك داخل بلده، وهذا النوع من الاستثمارات يساهم في دعم الدخل الوطني[7].

وينقسم الاستثمار المحلي إلى نوعين هما: الاستثمار العام Public Investment ويشتمل على ما تنفقه الدولة على شراء سلع استثمارية تلزم لإقامة المشروعات العامة ويستهدف زيادة التكوين الرأسمالي في المجتمع. كما يعرف أيضاً بأنه يمثل كافة أوجه الأنفاق التي تستهدف زيادة الطاقة الإنتاجية للدولة أو تحسين مستوى المعيشة للمواطنين[8]. وهو يعد أحد أهم الوسائل التي تستخدمها الدولة لتحريك العملية التنموية في الاتجاه والشكل الذي ترغب القيام به، إذ يؤدي دوراً مهماً وحيوياً في الاستراتيجيات التنموية للدول المتقدمة والنامية على حد سواء. أما النوع الثاني فهو الاستثمار الخاص Private Investment ويقصد به ذلك الجزء من النشاط الاقتصادي الذي يتمثل بأنفاق المستثمرين في القطاع الخاص على السلع الإنتاجية المستخدمة في إنتاج السلع والخدمات وفقا لاعتبارات تتعلق بتحقيق الربحية المالية. و هو مهم في عملية التنمية الاقتصادية، و ذلك لدوره في تحقيق معدلات نمو مستمرة ومتزايدة في الـ GDP،اذ ان زيادة معدلات الاستثمار تؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية، ومن ثم زيادة قدرة الدولة على إنتاج المزيد من السلع والخدمات، الامر الذي يترتب عليه تحقيق زيادة الدخل الحقيقي للمجتمع، وزيادة قدرة الاقتصاد على التطور باستمرار. والاستثمار الخاص يشتمل على الاستثمار المحلي و الاستثمار الاجنبي الذي بدوره عبارة عن[9] الاستثمار المتحقق عبر الحدود نتيجة لانتقال رؤوس الأموال الاستثمارية وشتى الموارد الاقتصادية بين الدول المختلفة بهدف تحقيق الارباح وتعظيم المنافع المتحققة. وهو إلا تلك المشروعات المملوكة للأجانب، سواء أكانت الملكية كاملة، أم كانت بالاشتراك بنسبة كبيرة مع رأس المال الوطني، بما يكفل لها السيطرة على إدارة المشروع، ويتساوى في ذلك أن تكون الأموال مستثمرة بشكل مباشر عن طريق الأفراد أو الشركات الأجنبية، أو بشكل غير مباشر عن طريق الاكتتاب في أسهم وسندات تلك المشروعات[10]. ويقسم الاستثمار الأجنبي إلى نوعين من الاستثمارات هما : الاستثمار الأجنبي المباشرFDI و الاستثمار الأجنبي غير المباشر.

المحور الثاني: الآثار التنموية للاستثمار و الانعكاسات في الاقتصاد العراقي

يلعب الاستثمار دور مهم في العملية التنموية ، و يمكن التعرف على حقيقة هذا الدور في الاقتصاد العراقي من خلال الآتي :

1. **زيادة الفرص الاستثمارية:** عندما تكون البيئة جاذبة للاستثمار عن طريق استقطاب رؤوس الأموال والتقنية والإدارة الحديثة ، لاشك بأن العملية الاستثمارية ستحقق الاهداف المرجوة منها على مستوى الاقتصاد المعني. وطالما أن العراق تعد سوقه سوقاً استهلاكية كبيرة لجميع أنواع السلع، فإن المستثمرين المحليين و الاجانب سيجدون أن هناك فرص استثمارية كافية و كبيرة في مختلف الانشطة الاقتصادية، إلى جانب الفرص الاستثمارية في مجالات إعادة بناء البنى التحتية وتوسيع القاعدة الانتاجية في جميع القطاعات الاقتصادية.

2. **خلق فرص عمل جديدة و التخفيف من حدة البطالة:** إن العملية الاستثمارية تؤدي بدورها إلى خلق فرص عمل جديدة وزيادة مستويات الدخول لغالبية الافراد المساهمين بالعملية الانتاجية. وعلى مستوى العراق، يمتلك العراق ثروة هائلة من القوى البشرية، إذ يقدر عدد السكان فيه بـ (43,324,000) نسمة تقريباً عام 2023[11]. مما يعني تزايد حجم قوة العمل، إذ بلغت نسبة القوى العاملة (النشطون اقتصادياً) في العراق (39,5 %) من اجمالي السكان في سن العمل[12] ، ويعود ذلك إلى معدل النمو الطبيعي للسكان، ويرجع ذلك أيضاً إلى ارتفاع عدد السكان وإلى عودة الكثير من المغتربين إلى البلد على أثر التغيرات السياسية بعد عام 2003. أن وجود موارد بشرية هائلة يمكن أن يكون كافياً لجذب الاستثمارات ، الامر الذي يسهم في الحد من ظاهرة البطالة في الاقتصاد العراقي[13].

3. **تحسين معدلات النمو الاقتصادي:** إن التزايد المستمر في معدلات نمو الـ GDP يرتبط بشكل كبير بتزايد حجم العمليات الاستثمارية في مختلف اقتصادات العالم ، الا ان الامر مختلف بالنسبة للعراق كونه اقتصاد ريعي ، إذ ان معدلات نمو الـ GDP فيه ترتبط بالإسهام الكبير للإيرادات النفطية في تكوينه، وبما يفوق الـ (90%) في كثير من الأحيان، و ذلك بسبب الاعتمادية الكبيرة على الإنتاج النفطي ، الأمر الذي كان يغطي كثيراً على ضعف مساهمة الاستثمار في تحقيق التزايد المستمر في مستويات النمو الاقتصادي فيه.

4. **زيادة القدرة التنافسية:** أن زيادة القدرة الذاتية للاقتصاد، وتوفير الخدمات الأساسية اللازمة لعملية الاستثمار، وارتفاع مستوى كفاءة العمالة وارتفاع المستوى التقني سيعمل على زيادة

القدرة التنافسية بين مختلف المناطق الجاذبة والمتنافسة على الاستثمارات، ويؤدي هذا إلى مزيد من التقدم والكفاءة في الأداء الاقتصادي وإلى مزيد من الإنتاج والقدرة على التصدير[14]. ولكن على مستوى العراق يكون الأداء الكلي للاقتصاد العراقي ضعيفاً، مما يعني وجود قصور في أداء سياسات الاقتصاد الكلي التي تعد مهمة من حيث تأثيراتها على توقعات أطراف العملية الاقتصادية حول مستقبل الاقتصاد وتطوراته ومدى الثقة في مسار هذا الاقتصاد، و يتضح ذلك من خلال تذبذب وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي، والتراجع في معدلات الاستثمار ونوعيته وعدم استقرار سعر الصرف، لذا فإنه من الصعوبة بمكان تطوير القدرة التنافسية للبلد في ظل بيئة اقتصادية غير مستقرة أو يشوبها قدر كبير من عدم التأكد[15].

5.تحفيز الطلب على إنتاج القطاعات الاقتصادية غير النفطية:

عند توزيع الاستثمار العام على العديد من القطاعات، فأن ذلك سيشجع على زيادة الطلب على الإنتاج القطاعي فيما بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، و من ثم سيزداد الحافز على الشروع بالعملية لاستثمارية من خلال توليد وتشجيع الطلب. أن انخفاض معدلات الاستثمار الكلي في العراق، لم يشجع على الاتجاه المشار إليه، وقد ترتب على ذلك انخفاض الحافز على تزايد الإنتاج في كل قطاع على حدة، بفعل انخفاض الطلب المتبادل فيما بين القطاعات الاقتصادية إجمالاً.

ان الحديث عن الاستثمار في العراق، يدفع باتجاه التركيز و الاشارة الى قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006 الذي يستهدف إلى خلق البيئة الاستثمارية الجاذبة للاستثمار عن طريق ما يتضمنه القانون من فقرات تتطلب ضمان حماية حقوق وممتلكات المستثمرين وعوائدهم وتوسيع الصادرات وتعزيز القدرات التنافسية في الداخل والخارج، وقد أوصى القانون بإتباع ما يدعى (النافذة الواحدة) في تسليم طلبات الاستثمار والبت بها. أما بخصوص قدرة هذا القانون على تحقيق أهدافه، فهذا يتطلب توفر بنية تحتية متطورة وانحسار الفساد المالي ..... الخ [16].

وفي هذا الجانب أكدت خطة التنمية الوطنية (2018–2022) على تعزيز دور القطاع الخاص المحلي سواء من حيث حجم الاستثمار المتوقع داخل البلد والذي قدرته الخطة بحوالي (40%) أو من حيث فرص العمل المتوقع استحداثها، إذ سعت إلى توسيع وتنويع الأنشطة التي يمكن للقطاع الخاص أن يستثمر فيها وخاصة المشاريع الزراعية المتكاملة والصناعات التحويلية وخاصة ذات الميزة النسبية في العراق وقطاعات نقل الركاب والبضائع والاتصالات وإدارة الموانئ والمطارات، إضافة إلى الدعوة إلى تعزيز مساهمة القطاع الخاص في ميادين التربية والتعليم والصحة والسكن. ويتضح من خلال الجدول (1) بأن الخطة قد قدرت الاستثمار المطلوب تأمينه بحوالي (220670.8) تريليون دينار عراقي أي ما يعادل (186.7) مليار دولار خلال السنوات الخمس للخطة (2018–2022) منه مبلغ (132.0) تريليون دينار متوقع أن توفره الموازنة العامة للدولة كاستثمار حكومي والباقي المقدر بحدود (88.8) تريليون دينار يعبر عن استثمارات القطاع الخاص بأشكاله كافة بحيث تكون مساهمة القطاعين الحكومي والخاص (60%)، (40%) على التوالي.

جدول (1) :إجمالي الاستثمارات المتحققة في العراق للمدة(2018–2021)

المفردات	تريليون دينار
إجمالي الاستثمارات المطلوبة	**220:6**
الاستثمارات المقدرة في الموازنة العامة للدولة	**132.0**
الاستثمارات المتوقعة من القطاع الخاص	**88.6**

المصدر: [17]

وطالما أن النفط هو الممول الأساسي للموارد المالية لاستدامة التنمية في الاقتصاد العراقي فقد تم اعطائه الاسبقية عند توزيع الأولويات الاستثمارية ، إذ أن قطاع النفط استمر في حصوله على نسبة عالية من الاستثمارات وبما يصل الى (38.4%) وبمبلغ إجمالي قدره حوالي (84683.6) تريليون دينار خلال المدة (2018–2021) نظراً لأن هذا القطاع يتوافق مع الاستثمارات الواسعة كونه قطاع كثيف رأس المال ويحتاج إلى تكنولوجيا حديثة ومتطورة ، وكذلك لمواجهة التزامات شركات النفط العالمية، إضافة الى ذلك استحوذت قطاعات البنى التحتية على حوالي (32.6%) من اجمالي الاستثمارات فقد تم تخصيص(20243.2) تريليون دينار في حينها لتلبية حاجة قطاع الكهرباء والماء ، في حين كانت التخصيصات الاستثمارية لقطاع البناء والتشييد

نحو(12233.7) تريليون دينار خلال المدة (2018–2021)، أما التخصيصات الاستثمارية لقطاع النقل والاتصالات فقد وصلت الى (39580.1) تريليون دينار و ذلك لتلبية متطلبات إعادة البناء والأعمار في المناطق التي اصابها الضرر بفعل تراكمات الاوضاع الامنية و السياسية غير المواتية التي سادت قبل المدة المذكورة آنفاً، إضافة إلى تراجع واقع البنى التحتية في البلد ، أما قطاع الخدمات فقد كان بحاجة أيضاً إلى استثمارات كبيرة فبلغت تخصيصاته الاستثمارية حوالي (37219.0) تريليون دينار وبنسبة تصل إلى (16.9%) من إجمالي الاستثمارات ، أما القطاعات الإنتاجية والسلعية (الزراعة والصناعة التحويلية) فقد جاءت حصتها معاً نحو(5.6%) وهي نسبة منخفضة بسبب ضعف القدرة الاستيعابية في كل منهما ، والتخلف التكنولوجي والمنافسة غير العادلة من السلع المستوردة وضعف تنفيذ الإجراءات والقرارات ذات الصلة. وكما هو مبين في الجدول (2).

جدول (2) :التوزيع النسبي للاستثمارات المطلوبة في العراق للمدة (2018–2021)

القطاع	الاستثمار المتوقع (مليار دينار)	نسبة التغيير %
الزراعي	**7574.2**	**3.4**
النفط	**84683.7**	**38.4**
التعدين	**28.6**	**0.01**
الصناعة التحويلية	**4854.2**	**2.2**
الكهرباء والماء	**20243.2**	**9.2**
البناء والتشييد	**12233.7**	**5.5**
النقل والاتصالات	**39580.1**	**17.9**
التجارة	**8577.0**	**3.9**
المال والتأمين	**5677.2**	**2.6**
الخدمات	**37219.0**	**16.9**
الكلي	**220670.8**	**100**

المصدر: [18]

وعند متابعة واقع الاستثمار في العراق، نجد اولا ان الاقتصاد العراقي يفتقر الى الكفاءة التنافسية ما بين قطاعاته الإنتاجية ، كما ان الاعتماد لازال قائماً على القطاع العام ، أما دور القطاع الخاص فلازال هامشياً ولم يكن له فرص بالقيام بالاستثمارات الكبيرة، وسبب انخفاض الكفاءة الاقتصادية في معظم مفاصل القطاع العام نتج عنه تخلف قطاعات الإنتاج، إذ لم يتمكن من الوصول الى المستوى المطلوب منها ، لذلك بقي الاعتماد قائماً على الإيرادات النفطية في تمويل أغلب الأنشطة الاقتصادية في الاقتصاد العراقي[19]. وبذلك بقيت الاستثمارات متركزة في القطاع النفطي دون بقية القطاعات فأدى هذا إلى انعكاسات سلبية عديدة في الاقتصاد العراقي كان من بينها زيادة نسب الفقر والبطالة وانخفاض مستوى التعليم ، إضافة إلى الفساد المالي والإداري..... الخ ، و يمكن استعراض بعض هذه الانعكاسات على النحو الآتي :

أ. **الفقر:** ان نشوء ظاهرة الفقر في العراق يعود للحروب والدمار الذي تعرض له نتيجة الحروب التي خاضها، والنزاعات الطائفية والتهجير القسري اذ زادت نسبة السكان دون خط الفقر عن (70%) فيه ، و بمرور الوقت استمر تفشي الظاهرة ، و أسباب ذلك ترتبط بظروف سياسية واقتصادية بسبب التأخير في تطبيق برامج الإستراتيجية الأولى للتخفيف من الفقر ومحدودية التخصيصات التي رصدت لتنفيذ أنشطتها. ومن ملاحظة بيانات الجدول (3) نلاحظ أن نسبة الفقر قد بلغت (27.5%) عام 1990، أما في عام 2005 فقد كانت نسبة الفقر (15.4%)، وفي عام 2010 ارتفعت نسبة الفقر لتصل إلى (23%)، في حين بلغت (22.5%) عام 2014، وواصلت ارتفاعها لتصل إلى (31.5%) عام 2017.ويعود ارتفاع هذه النسبة إلى زيادة عدد السكان، و قد ترتب على ذلك زيادة معدلات الإعالة

وزيادة عرض القوى العاملة وارتفاع معدل البطالة واتساع نطاق ظاهرة التهميش، كما ساهم الارتفاع في معدلات التضخم وبخاصة الارتفاع في أسعار المشتقات إلى تخفيض مستوى الدخول الحقيقية على الرغم من الزيادات المستمرة في الدخول النقدية وكانت المحصلة هي استمرار ارتفاع معدلات الفقر[20]. وكما موضح في الجدول (3).

الجدول (3) نسب الفقر في الاقتصاد العراقي للمدة (1990–2017)

السنوات	1990	2005	2007	2010	2012	2013	2014	2017	2022
نسبة الفقر%	27.5	15.4	22.9	23	18.9	19	22.5	31.5	22

المصدر: [21]

ب. **البطالة :**لم تكن ظاهرة البطالة واضحة في العراق خلال عقدي الثمانينات والتسعينات بسبب ظروف التعبئة العسكرية التي شملت معظم الأفراد النشطين اقتصادياً، إلا أن تلك الظاهرة استفحلت بشكل خطير بعد عام 2003، فقد تم حل الجيش السابق وتسريح مئات الآلاف من المتطوعين والمكلفين في الجيش والشرطة وقوى الأمن الداخلي، إضافة إلى توقف العمل بقانون الخدمة الإلزامية، وتفاقمت تلك الأزمة بفعل استمرار تدهور اداء القطاعات الاقتصادية غير النفطية ، وعدم اتخاذ الإجراءات السريعة الخاصة بإعادة الاعمار للبنى الأساسية ، بالإضافة الى اسباب اخرى جميعها أدت الى تفشي البطالة في الاقتصاد العراقي[20] [20]. و بحسب البيانات الواردة في الجدول (4) فإن معدلات البطالة في العراق لعام 1990 قد بلغت (19.66%)، أما في عام 2000 فقد بلغ معدل البطالة ما يقارب (18.20%)، في حين شكل حوالي (12.0%)، (14.8%) للأعوام 2010،2017 على التوالي ، و في الآونة حصل تحسن طفيف ترتب عليه انخفاض في معدلات البطالة بفعل الاجراءات التي اتخذتها الدولة لتشغيل العاطلين العمل ، اذ بدأ الانخفاض منذ عام 2021 حيث بلغ معدل البطالة 12.7 % . و مما تجدر الاشارة اليه ان تفاقم البطالة في العراق يعود في جزء كبير منه إلى عدم التوجيه الصحيح للاستثمارات نحو القطاعات الاقتصادية غير النفطية ، و استمرا تركزها في القطاع النفطي.

جدول (4): المعدل العام للبطالة في الاقتصاد العراقي لسنوات متفرقة

السنوات	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2017	2021
المعدل العام للبطالة	19.66	19.39	18.20	17.97	12.0	16.40	14.8	12.7

المصدر: [21]

ت. **الفساد المالي والإداري**

شكل تفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري أحد أهم التحديات التي واجهت الاقتصاد العراقي، فقد أدى انهيار مؤسسات الدولة القانونية والفوضى التي رافقت فترات الحروب التي شهدها ، وحالة الانفتاح العام وتدفق الأموال من الخارج ودخول شركات أجنبية في تنفيذ مشاريع الأعمار وتعدد مصادر الصلاحيات الاقتصادية المتعلقة بإعادة الأعمار إلى تهيئة الظروف لممارسة الفساد على نطاق كبير ، وبفعل ذلك أخذ العراق يحتل المراتب الأولى في الفساد في تقارير منظمة الشفافية الدولية: [22].

ث. **التلوث :**بسبب تركز الاستثمار في قطاع النفط وعدم توجهه إلى القطاعات الاخرى إلى ظهور آثار التلوث في العراق سواء كان في الماء أو الهواء أو التربة وكذلك كانت هنالك آثار على النظام الإحيائي وخاصة في صحة الإنسان، وعلى أثر ذلك إنتشرت الأمراض الخطيرة والمزمنة في العقود الأخيرة وخاصة الأمراض السرطانية إذ تشير الدراسات إلى أن معدل الإصابة بالأورام السرطانية (7000) حالة إصابة سنوياً في حين لا تتجاوز في الولايات المتحدة إلى (2000) حالة وأكثر المناطق تأثراً هي القريبة من مواقع التلوث وتتركز بالصناعة النفطية: [23]

المحور الثالث: سبل تفعيل دور الاستثمار في الاقتصاد العراقي

لغرض التوسع في نطاق الاستثمار وزيادة حجمه في أي دول من دول العالم يجب و كنقطة اساسية يجب عليها تطوير السياسات المناسبة التي تخدم أهدافها الوطنية و بما يتناسب مع متطلبات النهوض باقتصادها، ولكن يجب أن تكون تلك السياسات واضحة و قائمة على أسس سليمة ، لأجل الاسترشاد بها عند اتخاذ القرارات التي تتعلق بالاستثمار، والموافقة على المشروعات الصناعية المقدمة وتفادي إلحاق الضرر بالاقتصاد الوطني والتأثيرات السلبية الأخرى.

وفيما يتعلق بالعراق فإنه يحتاج إلى سياسات ومرتكزات تحقق أكبر فائدة ممكنة من تلك الاستثمارات، و تهيئة المناخ الملائم للاستثمار، مثل الاستثمارات الموجهة للتصدير، أو الاستثمارات عالية التقنية،... الخ: [24].

إن المجالات التي لابد من التركيز عليها من أجل الاستفادة من الاستثمارات وتوجهها نحو القطاعات غير النفطية يمكن تحديدها على النحو الآتي:

1- توجيه الاستثمارات نحو القطاع الصناعي كونه الداعم الاساس لعملية التنمية الاقتصادية، اضافة الى ان هذا القطاع يعاني من تقادم وتراجع تكنولوجي، بسبب العقوبات الاقتصادية التي أبقت هذا القطاع يعاني من التخلف عن التطور العلمي والتقني الحديث في العالم، ومما يعكس ذلك هو تواضع نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي،ويُقدَّر النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الصناعي بنسبة 6 % في عام 2023 : [25] ، وهي نسبة قليلة جدا مقارنة بدول أخرى ، فعلى سبيل المثال شكلت مساهمة هذا القطاع في مصر حوالي (32.020%) من ناتجها المحلي الإجمالي للعام خلال نفس المرحلة[26]. لذا فالأمر يستدعي تطوير القطاع الصناعي، لماله من دور كبير في إقامة تشابكات وروابط أمامية وخلفية مع بقية قطاعات الاقتصاد الوطني الأخرى، فضلاً عن كونه من القطاعات المؤهلة لاستقطاب التكنولوجيا الحديثة، وتوفير فرص العمل.

1. توجيه الاستثمارات نحو قطاعات البنى التحتية كونها تمثل منظومة متكاملة أساسية لتطوير الاقتصاد وجذب الاستثمارات و تهيئة البيئة الاستثمارية الملائمة .
2. التوزيع الجغرافي للاستثمارات يجب ان يتسم بالشمولية المكانية لتفادي التطور اللامتكافئ بين مناطق الدولة في حالة تركزه، و هذا يتطلب التركيز على الالمام بالعوامل المتحكمة في اختيار المواقع المثالية للمشروعات الاستثمارية المزمع أقامتها.
3. منح الامتيازات و المعاملة التفضيلية للمشروعات الاستثمارية التي تقوم بأعمال البحث والتطوير، و التي تضمن تحسين المعرفة والتكنولوجيا والمشاريع التي تقوم بإعداد خطط التدريب وتأهيل العمالة المحلية.
4. إشراك المستثمر الأجنبي بالعملية الاستثمارية داخل الحدود الاقليمية للبلد تكوين ديناميكية اقتصادية من خلال هذه الشراكة.
5. الترويج للاستثمارات التي ترغب الدولة في اجتذابها في مختلف دول العالم.
6. ترشيد الإعفاءات الضريبية المقدمة للاستثمارات الأجنبية وربطها بأولويات الاقتصاد الوطني: [27].

الاستنتاجات

1- يعد الاستثمار من المتغيرات الاقتصادية الكلية المهمة في أي دولة أذا توفرت الموارد والإمكانات اللازمة التي تجعله يلعب دوراً مهماً في العملية التنموية .
2- يعتبر الاستثمار الأجنبي في العراق مهم جدا في تغيير مسار العلاقات الاقتصادية وتحقيق التنمية الشاملة .
3- يمتلك العراق موارد بشرية هائلة يمكن أن تشكل أساساً لتعزيز وجذب الاستثمار بشقيه المحلي والأجنبي والذي يسهم بدوره في القضاء على البطالة .
4- يتسم الاقتصاد العراقي بالاعتمادية الكبيرة على العوائد النفطية لتمويل متطلبات الاقتصاد العراقي ،الأمر الذي غطى على محدودية مساهمة معدلات الاستثمار في تحقيق التزايد المستمر في مستويات النمو الاقتصادي في العراق، الأمر الذي لم يسهم في دفع عجلة التنمية كثيرا .
5- بفعل تركز الاستثمارات في القطاع النفطي فقد ترتب على ذلك آثار سلبية عديدة على الاقتصاد العراقي كان من نتائجها تفشي ظواهر الفقر والبطالة وانخفاض والفساد المالي الإداري وزيادة نسبة التلوث .

التوصيات

1- ضرورة العمل على تشجيع ودعم الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية ، من خلال اعتماد برامج وسياسات مشجعه للاستثمار الاقتصادي.
2- يجب فسح المجال أمام القطاع الخاص ليمارس دوره في عملية التنمية الاقتصادية لما له من دور ريادي في تنويع الاقتصاد، الأمر الذي سينعكس في ارتفاع نسبة مساهمته في تكوين رأس المال الثابت من الناتج المحلي الحقيقي والناتج

المحلي غير النفطي وتوفير الفرص الوظيفية وتقليل الاعتماد على العائدات النفطية .

3- ضرورة اتباع الاجراءات الكفيلة بالقضاء على الفقر ، ووضع السياسات الملائمة لمعالجة البطالة ، وتوفير التدريب والوصول إلى الموارد الإنتاجية ، واعتماد إجراءات كفيلة بزيادة الدخل ، و يعتبر كل ذلك من أولويات العمل في سبيل القضاء على الفقر في العراق و تحقيق متطلبات التنمية المستدامة.

4- يجب معالجة مشكلة البطالة من خلال إعطاء الأولوية في التوظيف للقوة العاملة العراقية في الاستثمارات الأجنبية من خلال إعطاء بعض التسهيلات والإعفاءات الضريبية للاستثمارات الأجنبية التي تعمل على توظيف العمالة العراقية .

5- يجب زيادة مساهمة الاستثمارين المحلي والأجنبي في القطاعات غير النفطية لرفع مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

6- تقليل الاعتماد على الصادرات النفطية والتي تعزز ظاهرة الريعية من خلال اعتماد التخطيط الاستراتيجي لتوظيف عوائد النفط في الاستثمارات غير النفطية وخصوصاً الزراعة و الصناعة .

7- ضرورة تعميم سياسات الإصلاح الاقتصادي التي تعمل على دعم متطلبات زيادة النمو الاقتصادي والتشغيل من خلال التشجيع على زيادة الإنتاج والاستثمار في كافة القطاعات وتهيئة المناخ الاستثماري لتحفيز الاستثمار المحلي و الأجنبي في العراق .

8- العمل على تنمية مهارات المستثمر العراقي من خلال مراكز البحث والتطوير الاستثماري و الاستفادة من مهارات المستثمرين الأجانب.

9- يجب توفير المناخ الاستثماري والبيئة الاقتصادية و القانونية الملائمة من اجل جذب الاستثمار الأجنبي و الاستفادة منه في النمو والتنمية الاقتصادية فضلاً عن توفير الاستقرار السياسي والأمني.

المصادر

[1] ال شبيب ، دريد كامل، الاستثمار والتحليل الاستثماري، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع،2009.

[2] عبد الله ، محمد عبد العزيز، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، عمان، دار النقاش للنشر والتوزيع، 2005.

[3] علوان ، قاسم نايف، إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2009.

[4] موسى، شقيري نوري وآخرون، إدارة الاستثمار، الطبعة الأولى، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2012.

[5] العيساوي، كاظم جاسم ، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، الطبعة الثانية، عمان، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2005.

[6] مهدي ،صباح نجاح ، قراءه قانونية لمعوقات الاستثمار في العراق وطرق معالجتها، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، جامعة القادسية، المجلد الرابع، العدد الأول، 2011.

[7] شندي ، أديب قاسم ،و إبراهيم، نور عبد الستار ، تأثير الاستثمار الأجنبي على القطاع النفطي في بيئة الاقتصاد العراقي، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد 12، 2013

[8] العيد ، صوفان العيد، و عبد المالك، بوركوة ،تقييم الاستثمارات العامة في الجزائر ودورها في تحقيق ظاهرة تكامل الإنتاج خلال الفترة(2000 – 2014)، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، جامعة جيجل، الجزائر، العدد الأول،2017

[9] الوصال ،كمال أمين، البنية التحتية والاستثمارات العامة في العالم العربي: بين ضرورة التطوير ومعضلة التمويل، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات للنشر والتوزيع، 2018.

[10] الطويل ، رواء زكي يونس، ضرورات ومخاطر الاستثمار الأجنبي في الدول النامية، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد 14، العدد 7، 2007.

[11] وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء : https://cosit.gov.iq

[12] https://www.ilo.org/ar/media/372361/download

[13] صندوق النقد الدولي ، العراق: البيان الختامي لخبراء الصندوق في نهاية بعثة مشاورات المادة الرابعة لعام 2024، https://www.imf.org/ar/News/Articles/2024/

[14] مومو، بلال ، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي، رسالة ماجستير في العلوم

الاقتصادية مقدمة إلى مجلس كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، 2013.

[15] عبد الرضا، نبيل جعفر ، سياسات تطوير القدرة التنافسية للاقتصاد العراقي، 2012. متاح على شبكة المعلومات الدولية (الأنترنت). http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=313752&r=0

[16] محمد، سحر قاسم ، الآليات الواجب توفرها لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، قسم الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية، 2011، ص22.

[17] جمهورية العراق، رئاسة مجلس الوزراء، الهيئة الوطنية للاستثمار، دليل المستثمر في العراق، 2020-2021، ص14.

[18] جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، خطة التنمية الوطنية (2018–2022)، ص 6.

[19] افاق الطاقة في العراق، تقرير خاص ضمن كتابات توقعات الطاقة في العالم، 2012، ص31.

[20] همسة قصي عبد اللطيف، عمر عدنان خماس ، التنمية الاقتصادية بعد عام 2003 بين (الواقع والطموحات)، مجلة الدنانير،جامعة النهرين، كلية اقتصاديات الإعمال، العدد العاشر،2017،ص172.

[21] وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، تقرير حول نتائج مسح التشغيل والبطالة في العراق، سنوات مختلفة، صفحات متفرقة. و كذلك : https://www.albankaldawli.org/ar/country/iraq/overview

[22] حسن ،محمد عبد صالح ، عماد صلاح، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد في العراق بعد عام 2003، مركز الدراسات القانونية والسياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2008.

[23] الطائي، وليد خليف جبارة ، التلوث البيئي والاقتصاد الأخضر، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، قسم السياسات المالية، 2012.

[24] شعيبث، سندس جاسم، شذى سالم دلي، دور سياسات الإصلاح الاقتصادي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر(العراق حالة دراسية)،مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد السابع،العدد الثالث،2017 .

[25] صندوق النقد الدولي ، العراق: البيان الختامي لخبراء الصندوق في نهاية بعثة مشاورات المادة الرابعة لعام 2024، https://www.imf.org/ar/News/Articles/2024/

[26] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، سنوات متفرقة.

[27] التميمي ،سامي عبيد محمد ، مديونية العراق الخارجية (الأسباب– الآثار– المعالجات)، مجلة الاقتصاد الخليجي، جامعة البصرة، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد 24، العدد 14، 2007.